

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، عمر خليفات

المميز :-

المميز ضده :-

الحق العام .

جهة الطعن :- قرار محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم
(٢٠١٣/١١٠٥) تاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ القاضي : بوضع المميز

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم .

وتتلخص أسباب الطعن :-

١. إنني بريء من الجرم المسند إليّ ولم أتبلغ موعد الجلسة .
٢. إنني أعيل عائلة كبيرة .
٣. لم أتمكن من الدفاع عن نفسي .

الطلب :-

قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣ رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتصقاً بتأييد الحكم المميز .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز بحكم القانون .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمة التالية :-

جناية موافقة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها طبقاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات مكررة أربع مرات .

الوقائع وكما وردت بإسناد النيابة :-

تتلخص إنه وقبل شهر من تاريخ هذه الشكوى في ٢٠١٣/٧/١٦ ذهبت المجنى عليها (من مواليد ١٩٩٦/٥/١) إلى منزل المتهم الكائن في

منطقة وهناك قام المتهم بأخذها إلى سطح منزلهم وكانت الساعة بحدود الثانية عشرة ليلاً حيث أدخلها إلى غرفة موجودة على السطح ونومها على ظهرها ونام فوقها وشاحت المجنى عليها بنطلونها وكلسونها وقام هو بشلح بنطلونه وكلسونه وأدخل قضيبه في فرجها وجامعها بمجامعة الأزواج وفي اليوم التالي كرر أفعاله مرة أخرى مع المجنى عليها وبعدها بثلاثة أسابيع أخذ المجنى عليها إلى منزل يرغب باستجاره في منطقة وهناك قام بمجامعة المجنى عليها بمجامعة الأزواج بأن أدخل قضيبه في فرجها وجامعها بمجامعة الأزواج وكرر أفعاله تلك مرة أخرى في المكان ذاته ، وقد وصل مجموع المرات التي مارس فيها المتهم الجنس مع المجنى عليها أربع مرات وقد تمت جميعها برضى المجنى عليها وموافقتها ، وبعدها قدمت الشكوى جرت الملاحقة .

بالتدقيق :-

في كافة أوراق هذه الدعوى وجدت محكمة الجنايات الكبرى .

- إنه وفي الشهر السادس تقريباً من عام (٢٠١٣) التقت المجني عليها بالمتهم نظراً للعلاقة السابقة بينهما حيث التقت به في عمان وأقامت عنده في منزله .

- وعلى سطح منزل المتهم وفي لحظة وصولها وبداخل غرفة على السطح حيث قامت المجني عليها بنزع ملابسها وكذلك المتهم حيث قام بإدخال قضيبه في فرجها بعد أن نام فوقها وكان ذلك في حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً حيث كرر هذا الفعل وفي المكان نفسه في اليوم التالي .

- وبعدها اصطحبها إلى منزل صديقه له تدعى في جبل النظيف لحين تأمين شقة لها وعند اطلاعها على إحدى الشقق مارس معها الجنس ممارسة الأزواج في تلك الشقة . حيث كرر فعله مرة أخرى في الشقة نفسها .

وبعدها جرت الملاحقة على ضوء الشكوى المقدمة .

وبتطبيق القانون على وقائع هذه الدعوى وجدت المحكمة بأن ما قام به المتهم من أفعال بتاريخ الواقعة والمتمثلة بحضور المجني عليها إلى منزل المتهم وقيامه بممارسة الجنس معها ممارسة الأزواج مكرراً فطلته أربع مرات تشكل كافة أركان وعناصر جنائية الواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة .

لهذا وسنداً لما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية الواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وفقاً للمادة (١/٢٩٤) مكرر أربع مرات .

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد به قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٤) من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى العقوبات لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

وتنصب على أن المميز لم يتبلغ موعد الجلسة ومعيّل لعائلة كبيرة ولم يتمكن من الدفاع عن نفسه .

ورداً على هذه الأسباب :-

نجد إنها خارجة عن الواقع والقانون حيث صدر الحكم بحق المميز وجاهياً واعترف بارتكابه للجرم المسند إليه مكرراً أربع مرات أما كونه رب عائلة كبيرة فإن ذلك لا يشكل سبباً للطعن بالحكم الصادر بحقه مما يستوجب الالتفات عن هذه الأسباب وردّها .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لمقتضيات المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن محكمتنا بصفتها محكمة موضوع في هذه الحالة ستعالج الدعوى من حيث الواقعة الجرمية وتطبيق حكم القانون عليها والعقوبة المفروضة على المتهم .

أ . من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن الثابت من أقوال المجني عليها واعتراف المتهم أنها تعرفه من السابق وحضرت إلى منزله في عمان في الشهر السادس من عام (٢٠١٣) ومارس معها الجنس ممارسة الأزواج في غرفة على سطح المنزل بعد أن أدخل قضيبه في فرجها وكرر هذا الفعل معها ثلاث مرات أخرى وقد توصلت محكمة الجنايات الكبرى لهذه الواقعة من خلال شهادة المجني عليها واعتراف المتهم لدى المدعي العام بهذه الواقعة .

ونحن بدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ما توصلت إليه من حيث الواقعة الجرمية .

ب. من حيث التطبيق القانوني :-



نجد إن الأفعال التي ارتكبها المتهم تجاه المجني عليها التي أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة تشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جريمة واقعة أنثى وفقاً لمقتضيات المادة (١/٢٩٤) من قانون العقوبات مكررة أربع مرات وفق ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى ونحن بدورنا نقرها على ذلك .

ج. من حيث التطبيق القانوني :-

نجد إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدها القانوني المنصوص عليه في المادة المذكورة .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٨/٥/٢٠١٤م.

عضو  و القاضي المتروك
عضو  و
رئيس الديوان
دقة
ع. غ